دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي والمخدرات : الأبعاد السياسية والاستراتيجية
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	علوي، مصطفى
المجلد/العدد:	ع 17
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	89 - 97
رقم MD:	65932
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التنمية الاجتماعية، الأمن القومي، تعاطي المخدرات، مكافحة المخدرات، المشاكل الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، الأمن الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الأمن الاجتماعي، الجريمة المجرمون
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/65932

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومى والمخدرات
الأبعاد السياسية والاستراتيجية

مصطـفى علـوى*

مقدمة:

إن معظم الأدبيات العلمية المنشورة حول ظاهرة المخدرات تتعلق بالأبعـاد الفنيـة والأبعـاد الصحيـة والنفسية والأبعاد القانونية للظاهرة ، أما الأبعاد السياسية –الاستراتيجية لتلك المشكلة الخطيرة فإنها تعـانى من ندرة الكتابات العلمية بشأنها ، ولعل هذه الندرة تزداد إذا كان الحديث عن علاقة مشكلة المخدرات بـالأمن القومى، وعلى الرغم من انتباه العلماء والباحثين فى علم السياسة فى مصر بدراسة العلاقة بين الأمن القومى ومشكلات اجتماعية –سياسية أخرى خطيرة ، مثل مشكلة العشوائيات وتأثيرها فى الأمن القومى المصـرى ، فإن هؤلاء العلماء والباحثين لم يصرفوا جزءاً من جهدهم البحثى بعد صوب مشكلة المخدرات وتأثيرها علـى الأمن القومى، وهو ما نرجو أن يدرج على جدول أعمال الجماعة البحثية السياسية المصرية والعربيـة لمـا لتلك المشكلة من أهمية وخطورة فى الوقت ذاته.

وتحاول هذه الورقة الاقتراب من موضوع العلاقة بين الأمن القومى والمخدرات فى أبعادها السياسـية-الاستراتيجية من خلال الإشارة الموجزة إلى تطور مفهوم الأمن القومى منذ منتصف القرن العشـرين وحتـى الآن وانتقاله من التركيز على المضمون العسكرى إلى شموله لمضامين أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية بالإضافة طبعاً إلى المضمون العسكرى ، ثم محاولة بيان تأثيرات مشكلة المخدرات على كل من تلـك الأبعـاد والمضامين لمفهوم الأمن القومى.

أولاً : تطور مفهوم الأمن القومى

دون دخول فى تفاصيل لا حاجة لنا بها فى سياق هذه الورقة، فإن مفهوم الأمن القومـى عنـد بدايـة ظهوره بقوة على ساحة الفكر والعمل السياسي فى عام ١٩٤٧ أخذ اتجاه التركيز على البعد العسكرى للأمن ، ويبدو ذلك واضحاً من قانون الأمن القومى الأمريكى National Security Act الذى صدر فى ذلك العـام وأدخل تغييرات جوهرية على البناء المؤسسى للأمن القومى الأمريكى، فأنشأ وزارة الدفاع ومجلـس الأمـن

---

* أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ومستشار رئيس جامعة القاهرة .

القومى ، ووكالة الأمن القومى ، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وبعد ذلك بعامين، أى فى عام ١٩٤٩، أنشئ حلف شمال الأطلسى (الناتو) ، وفى مواجهة الاتحاد السوفيتى تبنت الولايات المتحدة استراتيجية الحصر أو الاحتواء من خلال سلسلة من الأحلاف العسكرية الجماعية والثنائية التى ضمت عديداً من الدول فى أوروبا الغربية والشرق الأوسط وجنوب شرقى آسيا والشرق الأقصى، وكان سباق التسلح (وبخاصة النووى) والردع النووى المتبادل هو المبدأ الاستراتيجى الأساسى فى سياسة الأمن القومى الأمريكى.

ولقد كان طبيعياً أن يكون التركيز فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات من القرن العشرين على الأبعاد العسكرية فى تعريف الأمن القومى، أى على ما يتعلق بتحديد التهديدات العسكرية للأمن وتحديد السياسات اللازمة لمجابهة تلك التهديدات والتى كانت فى الأغلب وبشكل منطقى سياسات عسكرية، فالصراع فى تلك المرحلة كان عالمياً ، وكان يدور بين قوى كبرى كلها متقدمة اقتصادياً وصناعياً ، وينطبق ذلك حتى على الدول المهزومة فى الحرب العالمية الثانية، ورغم أن أوروبا خرجت من تلك الحرب مدمرة اقتصادياً ، إلا أن الركيزة العلمية والصناعية المتطورة مكنت القارة العجوز، بمعونة من مشروع مارشال ومن خطة أو برنامج التكامل الأوروبى ، مكنتها من تخطى المشكلات الاقتصادية للأمن، وفى كل الأحوال كانت الولايات المتحدة خلال تلك المرحلة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية قوة عظمى مسيطرة ففرضت تعريفها وأجندتها فى مجال سياسات الأمن القومى التى كانت بالضرورة أجندة عسكرية.

ولكن مع استقلال عدد كبير من بلدان العالم الثالث ودخولها إلى عضوية النظام الدولى بأجندة مختلفة تركز على قضايا التحرر الاقتصادى والسياسي وتتبنى التنمية الاقتصادية منهجاً للحركة ، كان طبيعياً أن يحدث تطور فى تعريف الأمن القومى الذى لم يعد يقتصر على حماية الدولة وإقليمها وشعبها من الاعتداءات والتهديدات العسكرية ، بل أصبح يشمل أيضاً حماية المجتمع من آثار التخلف الاقتصادى، ومن ثم أصبح النمو الاقتصادى قضية أساسية من قضايا الأمن القومى ، وبعد سنوات قليلة من الاستقلال السياسي، ومع تحقق معدلات نمو اقتصادى موجبة اكتشفت بلاد العالم الثالث أن النمو الاقتصادى الكمى ليس كافياً وحدة لتعزيز أمن الوطن وأمن المواطن فاتجهت إلى تبنى البعد الاجتماعى للتنمية سبيلاً لتعزيز الأمن، وتمثلت المسألة إذن فى تحقيق العدالة الاجتماعية أو العدالة التوزيعية أداة للتنمية والأمن معاً، وقد لعبت الخلفية "الثورية" لقيادات بلاد العالم الثالث التى قادت حركة الاستقلال عن الاستعمار دوراً مهماً فى تبنى أيديولوجية اجتماعية راديكالية تهتم بالبعد التوزيعى لعوائد التنمية سبيلاً إلى تحقيق التنمية والأمن وسيطر ذلك البعد الاجتماعى على عقدى السبعينات والثمانينات من القرن الماضى ، ولكن بلاد العالم الثالث اكتشفت أن تحقق النمو الاقتصادى وتحسن الوضع فيما يخص السياسة التوزيعية لم يضمنا بالضرورة تحسناً فى وضعها التنموى ووضعها الأمنى، بل أنه حدث فى كثير من هذه البلاد منذ منتصف الثمانينات تدهوراً، أو على الأقل

انخفاضاً، فى معدلات النمو الاقتصادى السنوى وفى مؤشرات العدالة الاجتماعية، وازدادت هذه البلاد فقراً وازدادت الفجوة التى تفصلها عن البلاد المتقدمة ، ولعل السبب الرئيسى فى ذلك هو إهمال هذه البلاد للتقدم العلمى والتكنولوجى وعجزها عن اللحاق بمسيرة العولمة ، ومع تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اتسعت الفجوة الفاصلة بين الأنظمة والجماهير، واتجهت الأولى إلى مزيد من سياسات القمع والعدوان على حقوق الإنسان والمواطن، فبدأ الإحساس بأهمية البعد الإنسانى فى التنمية والأمن، وهو البعد الذى يتعلق بإحساس الإنسان الفرد بالأمن والطمأنينة على يومه وغده.

على أنه من المهم التأكيد على أن التطور الذى سبق بيانه فى تعريف مفهوم الأمن القومى لا يعنى إهمال التعريف الأحدث للبعد العسكرى أو غيره من الأبعاد الأخرى التى كان لها أهمية خاصة فى كل من مراحل ذلك التطور ، فعلى العكس أصبح المفهوم الشامل للأمن القومى هو السائد حالياً ، وهو المفهوم الذى يجمع الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للأمن على النمو الذى سبق بيانه.

إن الافتراض الأساسى الذى يحكم هذه الورقة فى شأن دراسة العلاقة بين الأمن القومى والمخدرات هو أن تأثير مشكلة المخدرات على الأمن القومى تزداد وضوحاً مع اتساع مفهوم الأمن القومى وشموله للأبعاد غير العسكرية ، ففى العقود الأولى التالية على الحرب العالمية الثانية كانت العلاقة بين المفهومين أقل وضوحاً عما أضحت عليه الآن حيث تلعب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمن دوراً أكبر مما كانت تلعبه قبل خمسين عاماً من الآن ، ومن ثم زاد تأثير مشكلة المخدرات على الأمن القومى للدول المختلفة وهو ما تحاول الورقة بيانه فيما يلى:

ثانياً : المخدرات والأمن الاقتصادى:

تواجه بلاد العالم، وبخاصة بلاد الجنوب، مشكلة ندرة الموارد المتاحة، ولسنا هنا بصدد البحث فى أسباب تلك الندرة، وإنما نحاول البحث فى تأثيرات مشكلة المخدرات على الموارد النادرة وعلى إدارة الدولة لاقتصادها وقصور سياساتها عن تحقيق الأمن الاقتصادى لشعبها، فى ظل ندرة مواردها، وفى ضوء ما تلتهمه مشكلة المخدرات من تلك الموارد النادرة أصلاً.

فالتعاطى والإدمان ذو تكلفة اقتصادية مرتفعة ، ورغم أنه ليس لدينا أرقام دقيقة عن تكلفة الإدمان والتعاطى سنوياً فإنه يمكن القول أنها تبلغ مئات الملايين من الجنيهات فى حالة العديد من دول العالم، ولا تقتصر تكلفة مشكلة المخدرات على تكاليف الإتفاق على الإدمان والتعاطى فقط وإنما تشمل أيضاً تكاليف برامج التوعية وغيرها من البرامج الرامية إلى الوقاية من هذه المشكلة ، وتكاليف العلاج فى المصحات والمستشفيات خاصة أن برامج العلاج والاستشفاء والنقاهة والتعافى من الإدمان تستغرق وقتاً طويلاً وتحتاج جهداً كبيراً وهو ما يعنى ضخامة التكاليف المالية المطلوبة لتنفيذ برامج وسياسات العلاج والتعافى وبناء

المصحات واستيراد الأدوية...الخ. وثمة تكلفة أيضاً لبرامج المكافحة الأمنية للإدمـــان والتعـــاطى والاتجـــار سواء على المستوى الوطنى أو على المستوى الدولى.

وحتى لو كانت التكلفة المالية للإدمان والتعاطى ولبرامج الوقاية والاستشفاء والعلاج والتعافى بالعملـــة المحلية فقط فإن تأثيرها الاقتصادى مدمر؛ وذلك لضخامتها من ناحية، ولأنها تسحب من الموارد التى يمكـــن أن تخصص لبرامج تنموية اقتصادية أو اجتماعية أو تكنولوجية أو إنسانية تنفع المواطن والوطن. إن معظـــم بلاد الجنوب تعانى من مشكلة عجز الموازنة وتضطر لتدبير الفرق بين الموارد والاحتياجات أو ســـد الفجـــوة بين النفقات والموارد بالاقتراض المحلى أو الدولى ، أى أنها تضطر إلى التمويل بالعجز. وفى ظل هذا الوضع يكون أثر تكاليف مشكلة المخدرات مدمراً ، إذ أن توفير جزء مهم من تلك التكاليف ، أو توفيرها لـــها يمكـــن المجتمع من تحقيق معدل نمو أكبر ومن تحسين مستوى المعيشة وظروف الحياة ومن ثم الإسهام فى تحســين الأمن الاقتصادى لذلك المجتمع ، وتزداد المشكلة خطورة إذا علمنا أن جزءاً من نفقات الإدمان والتعاطى ومن نفقات العلاج والتعافى والمكافحة الأمنية يكون بالعملة الصعبة ، فثمة أدوية ومعدات طبية ومعدات أمنية يتـــم استيرادها بالعملة الصعبة ، بل إن بعضاً من المواد المخدرة ذاتها يتم استيرادها بالعملة الصعبة التى تعـــانى الكثير من الدول من شحها وندرتها لديها.

إن زراعة المخدرات والاتجار فيها يمثل نصيباً لا بأس به من الناتج المحلى الاجمالى فى البـــلاد التـــى تحتل رأس قائمة الدول المنتجة والمتاجرة فى المخدرات ، مثل أفغانستان وميانمار التى يقدر ذلـــك النصيـــب فيها ما بين ١٠-١٥% من الناتج المحلى لكل منهما، وكولومبيا ولاوس التى تصل النسبة فى كل منـــها ٢-٣% بينما لا تبلغ هذه النسبة فى حالة الولايات المتحدة سوى ٠,٤% من ناتجها المحلى الاجمالى ، ومع ذلـك فإنه وجد أنه فى البلاد التى يرتفع فيها نصيب تجارة المخدرات إلى الناتج المحلى الإجمالى يكون معدل النمـــو الاقتصادى فيها صغيراً للغاية ، بينما يكون المعدل ذاته أفضل كثيراً فى البلاد التى يقل فيـــها نصيـــب تجـــارة المخدرات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

ومن ناحية أخرى فإن تجارة المخدرات تسهم فى تكريس ظاهرة الاقتصاد السرى بكل ما لها من آثـــار سلبية على الأمن الاقتصادى للدول ، فقد لوحظ أن ثمة شركات وهمية تستخدم كغطاء لنشـــاط الاتجـــار فـــى المخدرات وترويجها ، كما أن ثمة شركات لها نشاط شرعى تخصص جزءاً من نشاطها للاتجار فى المخـــدرات وذلك من خلال تقديم تسهيلات مهمة فى نقل المخدرات ، أو توزيعها ، أو تهريبها ، أو تدوير أرباحها وغسيل أموالها داخل الاقتصاد الرسمى، وهكذا يختلط نشاط المخدرات غير الشرعى بالنشـــاط الاقتصـــادى الرســـمى المشروع وقد لا يكون سهلاً فك الارتباط بين النوعين من النشاط الأمر الـــذى يؤثـــر بالســـلب علـــى الأمـــن الاقتصادى للمجتمع.

ثالثاً : المخدرات والأمن الاجتماعى

إن ثمة ارتباطاً عكسياً بين معدلات الجريمة وبين حالة الأمن الاجتماعى فى أى مجتمع ، فزيادة معدلات الجريمة تعنى انخفاض أو تدهور حالة الأمن الاجتماعى، والمعروف فى ضوء التجربة العملية – أن ثمة تناسباً طردياً بين معدلات التعاطى والإدمان للمواد المخدرة وبين معدلات الجريمة، فالمتعاطى أو المدمن يفقد اتزانه ويلجأ إلى الجريمة والعنف من أجل توفير احتياجاته من المواد المخدرة، ولذلك فقد حدثت زيادة ملحوظة فى معدلات الجريمة الفردية ، وقد يمكن تفسير هذه الزيادة فى معدلات الجريمة الفردية بالنمو السكانى السنوى، لكن إذا زادت معدلات الجريمة سنوياً بنسب تتجاوز بشكل ملحوظ الزيادة فى نسب النمو السكانى السنوى فلابد من البحث عن أسباب أخرى يكون من بينها دائماً الزيادة فى معدلات التعاطى والإدمان للمواد المخدرة ، فالمتعاطى أو المدمن يذهب عقله ، ومن ثم يكون أقرب إلى ارتكاب الجرائم.

ومع الاقرار بخطورة التزايد الواضح فى معدلات الجريمة الفردية ، فإن الأمر الأخطر هو ظهور نوعيات جديدة من الجرائم تهدد النسيج الاجتماعى للمجتمع وتماسكه، وبخاصة الجرائم الأسرية ، أى الجرائم التى يرتكبها أعضاء الأسرة المدمنون تجاه أقربائهم، إذ تسجل محاضر الشرطة وتقارير الصحف حالات جرائم سرقة لمحتويات المنزل أو منقولاته لتدبير المال اللازم لشراء المواد المخدرة ، وقد يتطور الأمر فترتكب جرائم قتل للأب أو الأم أو الأخ من أجل المخدرات وتدبير المال اللازم لشراء المواد المخدرة، بل إن جريمة الاغتصاب الأسرى قد ارتكبت أيضاً من جانب مدمنين وهم فى حالة تغيب كامل للعقل والوعى والتفكير المنطقى أو الإنسانى . إن مدمناً واحداً فى أى أسرة كفيل بأن يدمر الأمن الاجتماعى والأمن الإنسانى لجميع أفراد هذه الأسرة وبشكل كامل.

إن حالة التفسخ فى العلاقات الأسرية والاجتماعية تنتج عن أسباب من أهمها التعاطى والإدمان للمواد المخدرة ، ويظهر ذلك جلياً فى حالة إدمان رب الأسرة ، وفى هذه الحالة لا يكون رب الأسرة عاجزاً عن العمل وتلبية احتياجات أسرته فقط بل إنه يستخدم العنف والإيذاء لدفع بقية أفراد الأسرة للعمل والتكسب لتوفير احتياجاته من المخدرات فتفسد أحوال الأسرة، وتتبدل الوظائف الاجتماعية لأفرادها ويفقد رب الأسرة احترام أعضائها له تماماً ، ويتم تدمير العلاقات الأسرية الطبيعية وقيام علاقات شاذة بدلاً منها ، ويؤدى ذلك كله إلى خلل خطير فى بنيان القيم ومنظومة السلوك الاجتماعى على مستوى المجتمع ككل . والمعروف أن تماسك أى مجتمع ، ومن ثم أمنه، مرهون بذلك البنيان القيمى وبتلك المنظومة من السلوك الاجتماعى السوى، فإذا دمر هذا وفقدت تلك ضاع تماسك المجتمع وتفسخت العلاقات الاجتماعية وضاع الأمن والآمان.

إن ضخامة العائد المالى الناتج عن ممارسة الاتجار فى المخدرات أو ترويجها يخلق منظومة قيم وسلوكيات بديلة مدمرة يكون تغييرها فى منتهى الصعوبة، إذ أضحى مستحيلاً إقناع المزارعين فى أفغانستان مثلاً بتبنى برنامج لزراعات بديلة لزراعة الأفيون، فالعائد المالى للأفيون يبلغ ٤٠ مثلاً العائد المالى للقمح،

ومن ثم فإن الزراع الذين اعتادوا على ذلك العائد الكبير لا يقبلون بالتحول عن زراعة الأفيون حتى ولو كـــان لصالح القمح أو الأرز، أى أنه يتم التضحية بالأمن الغذائى للمجتمع كله من أجل مصالح مالية أنانية لقلة مـــن الناس فى ذلك المجتمع.

ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن المنتفعين بزراعة المخدرات والاتجار فيها يتجـــهون إلـــى إفســـاد غيرهم اجتماعياً بتوريطهم فى التوزيع أو الترويج أو بدفعهم إلى التعاطى والإدمان، وهو ما يؤدى فى النهايـــة إلى تدمير القوة البشرية، فمعظم المتعاطين والمروجين والمدمنين يكونون من الشباب الذى يجـــب أن يمثـــل عماد قوة العمل المنتج فإذا بهم يتحولون إلى مجموعة من العاجزين عن العمل والمخربين للنسيج الاجتمـــاعى للدولة.

واللافت للنظر أنه يتم التركيز من جانب عصابات المخدرات على تجنيد الشباب من المناطق العشـــوائية الفقيرة لممارسة أنشطة التوزيع أو الترويج أو المراقبة أو التعاطى والإدمان ، ولما كانت العشـــوائيات فـــى ذاتها تمثل مصدر خطورة على الأمن الاجتماعى ، بل والأمن الجنائى والأمن السياسى للمجتمع ، فإن التركـــيز على العشوائيات لتعبئة الناس وتجنيدهم من أجل الترويج لزيادة معدلات التعاطى والإدمان يضاعف من تلـــك الخطورة على الأمن القومى، وبخاصة على البعد الاجتماعى فيه.

رابعاً : المخدرات والأمن السياسي – الاستراتيجي:

إذا كان الارتباط سلبياً بين معدلات الجريمة وبين حالة الأمن الاجتماعى ، فإن ثمة ارتباطاً سلبياً أيضـــاً بين معدلات العنف وبين حالة الأمن السياسي للمجتمع ، فكلما زاد معدل العنف انخفـــض الإحســـاس بـــالأمن السياسي والاستقرار ، وتدلنا التجربة على زيادة معدلات استخدام العنف فى المجتمع ، سبق أن رأينا صـــورة للعنف تتمثل فى استخدام المدمن أو المتعاطى للعنف مع الغير حتى لو كانوا من أفراد أسرته، ونضيـــف إلـــى ذلك العنف المستخدم فيما بين أجهزة الأمن من ناحية وزراعة المواد المخدرة والمتاجرين فيها والموزعيـــن والمروجين لها، وبالإضافة إلى ذلك يوجد احتمالات لاستخدام العنف فيما بين عصابات الاتجار فى المخـــدرات وموزعيها ، والمحصلة أن معدلات العنف تتزايد مع تزايد معدلات التعاطى والإدمان على مستوى المجتمع.

إن ثمة عصابات منظمة للاتجار فى المخدرات على المستوى الدولى ، ولهذه العصابات مصالح ضخمة، ولديها تشكيلات أمنية ومعلوماتيه وشبه عسكرية سرية وخاصة بها تستهدف الدفاع عـــن تلـــك المصـــالح، وأحياناً ما تتضخم تلك العصابات، كما فى حالة كولومبيا، إلى الحد الذى يجعل منها دولة داخل الدولـــة، وقـــد تنخرط تلك العصابات فى "حرب أهلية" إما دفاعاً عن مصالحها بمبادرة منها وإما رداً على حملـــة عســـكرية شاملة من جانب سلطات الدولة الشرعية ، وفى مثل هذه الحالة يسقط ضحايا وتنفق أموال وتضيـــع مصـــالح المجتمع وتتدهور حالته الأمنية السياسية.

وغالباً ما تنخرط العصابات المنظمة فى مجال المخدرات ، تنخرط فى أنشطة أخرى للجريمة المنظمة، ولقد أدت العولمة الاقتصادية والثورة العلمية والتكنولوجية، وبخاصة فى مجال المعلومات والاتصالات، إلى سرعة ودقة الاتصال والارتباط فيما بين عصابات المخدرات المنظمة الكبرى فى الخارج وبين العصابات الأصغر فى الداخل ، ولا شك أن هذا الارتباط المتزايد يقوى شوكة العصابات الداخلية ويمنحها مزيداً من القوة التى تمكنها من ممارسة مزيد من الإجرام الأخطر على الأمن السياسي للمجتمع ، ومن ثم تولد أخطر أنواع الجريمة المنظمة التى ترتكبها عصابات المخدرات وهى جرائم غسل أموال المخدرات القذرة وتحويلها إلى أموال مشروعة ، ويمكن أن يتم ذلك بتدوير تلك الأموال فى أنشطة اقتصادية رسمية ومشروعة تباشرها شركات "مزدوجة" تتورط أو يكون عملها الرئيسى هو تجارة المخدرات ، ويمكن أن يتم بإدخال هذه الأموال إلى أسواق الأوراق المالية فى بلاد أخرى خاصة فى عصر العولمة الراهن الذى خلق ظاهرة الأموال الساخنة، وذلك بشراء أوراق مالية ثم بيعها فى اليوم نفسه أو بعد أيام ، فيحول الأموال القذرة إلى أموال مشروعة وقد يحقق ربحاً أيضاً من جراء ذلك النشاط، وقد يتم الشئ نفسه بإيداع أموال مخدرات فى حسابات بالبنوك فى بلد أجنبى ثم سحبها بعد يوم أو أسبوع، ومعروف أن سرعة حركة هذه الأموال الساخنة ، وخاصة التى تأخذ شكل استثمار غير مباشر ، دخولاً وخروجاً قد يسبب مشكلات اقتصادية أو هزات اقتصادية خطيرة تسبب حالة من عدم الاستقرار فى السوق قد تؤدى إلى عدم استقرار سياسي فى النهاية.

وتزداد خطورة العصابات المنظمة فى مجال المخدرات والجرائم المرتبطة بها كغسل الأموال على الأمن السياسي للمجتمع إذا ما كانت تلك العصابات تقوم على أساس من تقسيمات طائفية أو عرقية بالمجتمع الأمر الذى يجعل أى صراع محتمل فيما بينها أخطر من أن يكون صراعاً على السوق ، فالانتماءات السياسية العنيفة لتلك العصابات قد تضيف مزيداً من الخطورة على الصراع فيما بينها وتحوله من مجرد صراع اقتصادى إلى صراع سياسي قد يباشر أثراً سلبياً خطيراً على الأمن القومى.

كما أن ملاحظة سلوك عصابات المخدرات المنظمة وبخاصة فى البلاد الرئيسية لهذا السوق مثل بلاد أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وجنوب شرقى آسيا يشير إلى اتجاه قادة هذه العصابات إلى الدخول إلى العملية الاقتصادية الرسمية – وقد سبق أن تحدثنا عن ذلك ، وإلى العملية السياسية الرسمية من خلال خوض الانتخابات المحلية أو الانتخابات التشريعية بل ومن خلال الوصول أيضاً إلى بعض المواقع الإدارية والتنفيذية الرئيسية . ومن ناحية ثانية تعمل تلك العصابات أيضاً على إفساد بعض قادة أجهزة مهمة مسئولة عن ملاحقتها ومطاردتها ومحاكمتها مثل أجهزة الأمن والقضاء والصحافة والإدارة ، ومن شأن كل ذلك بالطبع أن يولد آثاراً سلبية على كفاءة ونزاهة العملية السياسية والمؤسسات السياسية بما يؤدى إلى إضعاف حالة الأمن السياسي للمجتمع.

ومن ناحية أخرى لوحظ وجود علاقة ارتباط بين ظاهرة المخـــدرات وظـــاهرة الإرهـــاب ، فجماعـــات الإرهاب ومنظماته تحتاج دائماً إلى تمويل لأنشطتها وكوادرها ، وهى لا تجد سبيلاً سهلاً إلى مصـــادر المـــال والعمل الاقتصادى فى الاقتصاد الرسمى، وبخاصة بعد أن تم تشديد المراقبة دولياً علـــى مصـــادر التمويـــل المحتملة – بما فيها التبرعات الخيرية – لهذه الجماعات ، فى أفغانستان مثلاً لجـــأ أمـــراء الحـــرب وقـــادة الجماعات والميليشيات المتناحرة، والتى انخرطت فى أنشطة إرهابية ، لجأت إلى زراعة المخدرات وتحولـــت أفغانستان إلى أكبر مزرعة للأفيون فى العالم ، حتى أنه يقدر أن أكثر من ٨٠% من أفيون العالم يصدر مـــن أفغانستان، وبالطبع فإن زراعات الأفيون على نطاق واسع تدر عائداً ضخماً وسريعاً لا يمكن أن يدانيه عـــائد أية زراعات أخرى ، ومن ثم لم تفلح حتى الآن كل الجهود التى استهدفت منـــح زراعـــة الأفيـــون وإبدالـــه بزراعات أخرى مشروعة ومفيدة ، وهذه العوائد الضخمة والسهلة هى التـــى مكنـــت الجماعـــات الأفغانيـــة المتناحرة من الاستمرار فى الحرب ومولت أنشطتها من عائدات المخدرات ، وبالذات الأفيون ، حقـــاً إنـــه لا تتوافر معلومات وافية ولا دقيقة عن مصادر تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية فى العالم، وتزداد الصعوبة مع تعمق الخلاف حول تعريف الإرهاب والمنظمات الإرهابية ، ومع ذلك يكـــن القـــول نظريـــاً أن الجماعـــات الإرهابية سيكون لديها دائماً فرصة للاعتماد على المخدرات وزراعتها أو الاتجار فيها كمصدر رئيسى للأموال التى تحتاجها للإنفاق على أنشطتها الإرهابية المختلفة.

ولا يمكن أن نختم هذا الجزء عن أثر المخدرات على الأمن السياسى-الاستراتيجى دون الحديـــث عـــن أمن المناطق الحدودية ، فإذا كانت دولة – أو دول- مجاورة معروفة بنشاط كبير فى الاتجـــار بـــالمخدرات ، وكانت المناطق الحدودية غير مأهولة بالسكان أو خفيفة السكان، وكانت طبوغرافية الأرض وعرة أو صعبة ، فإن من شأن ذلك أن يسهل اختراق المجتمع من خلال تلك المناطق الحدودية ، وفى حالة مصر فإن إســـرائيل هى تلك الدولة المجاورة ، والمنطقة الحدودية المجاورة لها خفيفة السكان وعرة التضاريس، ومن ثم يكـــون دخول المخدرات أمراً غير صعب ولا مستحيل، خصوصاً مع مشكلة عدم وجود حيازة ولا ملكية لتلك الأرض ، الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة جهود المكافحة والملاحقة من جانب الأجهزة الأمنية والقضائية.

كلمة ختامية:

وبعد ان رأينا التهديد الجاد الذى تمثله مشكلة المخدرات بالنســـبة للأبعـــاد الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والسياسية – الاستراتيجية للأمن القومى ، نعرض هنا بإيجاز كبير لأهم عناصر المواجهة الناجحة التى تقلـــل من خطر المخدرات على الأمن القومى، ومنها:

- استخدام القوة فى مكافحة ظاهرة زراعة المخدرات والاتجار فيها وتوزيعها وترويجها ، على أن يتم ذلـــك وفق خطة علمية وبواسطة كوادر أمنية وقضائية مؤهلة ومدربة وعالية الكفاءة.

- لا يمكن أن يتم ذلك بفاعلية إلا بعد سد أية ثغرات تشريعية فى مجال مواجهة مشكلة المخدرات وما يرتبط بها من جرائم منظمة أخرى وبخاصة جريمتى غسل الأموال والإرهاب .
- لا تثمر جهود المكافحة بالقوة والتشريع إلا إذا تمت فى إطار من خطة تنمية شاملة اقتصادية اجتماعيـــة سياسية تعزز الأمن القومى إلى الحد الذى يقلل من أخطار مشكلة المخدرات عليه.
- إن البعد الثقافى فى أيه خطة للمواجهة يمثل عنصراً أساسياً لضمان نجاحها ، وذلك من خلال خطة لرفـــع الوعى بأخطار الإدمان والتعاطى وعرض حالات التعافى بصورة تؤدى إلى إقناع الآخرين سواء الأصحـــاء أو المدمنين الحاليين بأهمية المواجهة الناجمة للمشكلة انطلاقاً من اعتبارها مشكلة أمن قومى.
- لابد من تبنى خطة قومية لتنمية وإعمار المناطق الحدودية خاصة الملاصقـــة للـــدول التـــى يتـــم جلـــب المخدرات منها، مع توطيد جزء من سكان الدولة فى هذه المناطق الحدودية حتى يمثل ذلك عـــازلاً أمـــام حركة المخدرات إلى المجتمع.
- *وأخيراً* ولأن مشكلة المخدرات مشكلة عالمية فإن التعاون الدولى مع أجهزة الدول الأخرى المعنية ومع المؤسسات الدولية ذات الصلة ركن أساسى فى أى خطة مواجهة ناجحة على أن يكون ذلك انطلاقاً مـــن اعتبار المخدرات مشكلة أمن قومى.